وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور – الجلفة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات موجهة لطلبة العلوم السياسية

مستوى السنة الثانية ماستر دراسات إستراتجية وأمنية في مقياس الأمن ومكافحة الفساد في افريقيا

إعداد الدكتور: بن غربي ميلود

الموسم الجامعي 2021/2020

محاضرات الأمن ومكافحة الفساد في افريقيا

عنوان الماستر: دراسات استراتيجية وامنية

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: الاستكشافية

اسم المادة: الأمن ومكافحة الفساد في افريقيا

الرصيد: 1

المعامل: 1

مقدمة:

يعد الفساد واحدا من أكبر التحديات التي ترهق كاهل الدول، حيث ظل ومازال يواجه المجتمع الدولي برمته، بسبب الخطورة التي يشكلها على مختلف الاصعدة سواء السياسية، او الاقتصادية، او الاجتماعية او الثقافية ، وعلى كافة المستويات سواء المحلية او الوطنية او الاقليمية او الدولية ، وفي هذا الاطار تعد القارة الافريقية من اكثر الفارات تضررا منه ، فظاهرة الفساد فيها متجذرة تأخذ إبعادا واسعة في مختلف انحائها ،مع تفاوت نسبي في درجة استفحاله و شموليته من دولة إلى آخرى . وعليه فقد حظيت هذه ظاهرة باهتمام الباحثين والاكادميين في مختلف الاختصاصات العلمية، لاسيما منها العلوم السياسية لتأثيرها السلبي على اجهزة الدولة ومؤسساتها . ،كما ان الفساد يمثل تهديدا صارخا للاستقرار والأمن فيها ، ويضعف الدولة الوطنية كونه يقوض مصداقية هيئات الدولة، ويزعزع ثقة المواطنين في النخب الحاكمة ، وفي مختلف البرامج التنموية .سواء كانت قصيرة الاجل او طويلة الامد .

و الفساد المستفحل في مجمل ارجاء القارة الافريقية ،هو في الحقيقة من أهم الأسباب التي ادت إلى تخلف اقطار هذه الفارة وتأحرها عن باقي المناطق في العالم ، كونه يساهم بالإضرار بالفقراء عن طريق تحويل الأموال المخصصة للتنمية الى وجهات اخرى لتحقيق مصالح شخصية ضيقة ، مما يقوض قدرة الحكومات والجماعات المحلية والاقليمية ، على تقديم الخدمات الأساسية وانجاز البنى التحتية . ويغذي الفساد أيضا ظواهر سلبية أخرى داخل الدولة مثل غياب الديمقراطية ، والحكم الرشيد ،والاستبداد، والتسلط ،وانعدام المساواة والظلم والجرائم المنظمة عبر الوطنية مثل الإرهاب و تهريب المهاجرين والإتجار غير المشروع في السلع والخدمات ، وتثبيط الاستثمارالمحلي و الأجنبي المباشر وغير المباشر ،وفرض تكاليف إضافية وضرائب وهمية على المواطن تذهب إلى جيوب المسؤولين الحكوميين. ونهب المال العام

،والاستحواذ على مقدرات الدولة وثرواتها الطبيعية ومدخراتها ،ولعل الجانب الآخر للفساد والذي لا يقل سوداوية ،هو اسهامه في ازكاء العصبية و القبلية والنعرات العرقية واللغوية والدينية و الطائفية وانتهاك حقوق الانسان . وعلى مختلف الاصعدة والمستويات، وعليه من المهم أن تسير مكافحة الفساد بالموازاة مع تعزيز سيادة القانون والديمقراطية وتكريس ثقافة المواطنة .

وعلى هذا الاساس فقد اهتمت الدول الافريقية بموضوع التصدي للفساد بداية على المستوى المحلي و الداخلي، و قد كانت الفعالية بمجملها في هذا الإطار نسبية ومتفاوتة من حيث النتائج من دولة إلى أخرى، وازاء هذا الوضع وأمام الآثار السلبية الكثيرة للظاهرة على المستويين الوطني و الإفريقي، صمم الإتحاد الإفريقي على مكافحة الفساد، وأطلقت العديد من النداءات والدعوات لإتخاذ الإجراءات الصارمة للحد منه ، وقد تكللت تلك الدعوات بالنجاح ، بأن جعلت منظمة الإتحاد الإفريقي من مشكلة الفساد محط اهتمام لها، من أجل الحد من مخاطرها ومكافحتها فقد تبين لها ، ان الحرب على الفساد لا يمكن ان تكون على الصعيد الوطني والمحلي فحسب ، إذ أنه يمس كيان القارة ككل ،حيث بذلت جهودا حثيثة في هذا السياق ، أرست هذه المجهودات و الإنجازات أرضية صلبة ملائمة لإيجاد أدوات فاعلة أمكن من خلالها وضع وثيقة شاملة مكرسه بالكامل لمكافحة الفساد، توفر أول إطار عمل على المستوى الإفريقي.

مفهوم الفساد:

. الفساد لغة: الفساد في معاجم اللغة العربية هو في (فسد) ضد صَلُحَ ، والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، و الفساد هو كل خروج عن الاعتدال، و هو كذلك إلحاق الضرر بالغيركما يعني التلف فيقال فسد الشئ بمعنى تلف ويعني كذلك العطب.و قد ورد لفظ الفساد في القران للدلالة على عده معانٍ كالشرك والمعاصي، و ما يترتب على ذلك من انقطاع الصيد فى البحر والقحط فى البر، كما في قوله . (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (الروم الآية41) أو الطغيان والتجبر، كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (سورة القصص الآية83) وقد شدد القرآن الكريم على تحريم الفساد بكل اشكاله على نحو كلي، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة. والجدير بالذكر إن الانطباع الأول الذي تبادر لدى الملائكة حينما خلق الله آدم واخبرهم انه جاعل في الأرض خليفة كان استفهاما استغرابيا عن خلق هذا الكائن الجديد ن وذلك بقولهم (قالوا تجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء) سورة البقرة الآية (30) .

ومعنى ذلك إن الأرض كانت مكانا يسوده الاطمئنان والسلام والهدوء ولا فساد ولا خراب فيها ،حتى وجد هذا المخلوق المكرم عند الله ، هو مبدأ الفساد وسفك الدماء ، وكان الرد ربانيا على هذا الاستغراب الملائكي (قل إني اعلم ما لا تعلمون) سورة البقرة الايه (30)

اما الفساد في اللغة الفرنسية فيعني **la corruption** بينما في الانجليزية فيعني **corruption** مع اختلاف للنطق في هاتين اللغتين .وهو من الفعل الفرنسي **corrompre** والذي يستمد أصله من الفعل اللاتيني **corrumpere** حيث يقصد به في اللغة اللاتينية يكسر يشكل كلي،يتلف ماديا او معنويا

الفساد اصطلاحا: تنوعت تعريفات الفساد بتعدد جوانبه المتعلقة به واتجاهاتها المختلفة، فاختلف

التعريف باختالف النظرة التي ينظر بها إلى الفساد و هو الامر الذي يبرر في كل الاحوال اختلاف مفاهيم الفساد.، وعدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة وبحثها، فمعظم الأشخاص والجهات المهتمة بدراستها ينتمون إلى حقول معرفية مختلفة، مثل السياسة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ولذا فإن كل جهة منها تبحث الموضوع من خلال المنهج الخاص بها باختلاف المرجعية القانونية أو التشريعية أو الثقافية التي تعتمدها ، لوضع معايير لتميز هذا الفعل المشين علاوة على تعدد الأشكال والمظاهر التي قد يتخذها الفساد في المجتمعات المختلفة منه باستمرار، حتى أن التعريفات التي تصدر في فترة زمنية معينة قد تصبح عديمة الجدوى مع مرور الزمن.

هذا ونجد من بين التعاريف ،تعريف صاموائيل هنتغتون: "الذي يرى أن الفساد هو سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة. ويعرفه بدوره روبرت تلمان بأنه:" يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وتتم معظم المعاملات في سرية نسبية ولاتفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات وما إلى ذلك." ويعرفه الدكتورعبد الباسط عبد المعطي بقوله : أن الفساد هو مجوعة من الاختلالات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

، وهناك عمل حثيث للوصول الى تعريف شامل وجامع له لا سيما من من قبل المنظمات الدولية .حيث تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام من الموظف ، لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته باللجوء الى المحاباة والمحسوبية وممارسة شتى انواع النفوذ والتعسف في استخدام السلطة . وهو ما يشجع على الاعمال المتعارضة مع روح القوانين والتشريعات.

ويستخد م مصطلح الفساد للتعبير عن سلوكيات عديدة ومختلفة ومشينة وغير شريفة ، كأن يقوم الموظف بقبول او طلب الرشوة لتسهيل عقد أو إجراء عرض لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو هيئات خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة ، للتغلب على منافسين معينين وتحقيق إرباح خارج إطار القوانين المرعية.، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة، من دون اللجوء إلى الرشوة ، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة ،أو القيام بغسيل الأموال أو إعاقة سير العدالة، او منعها .

ويمكن القول بان الفساد هو عبارة عن أفعال أو جرائم تشكل في جوهرها ممارسات فاسدة. وتشترك هذه الأفعال والجرائم بعنصرين اولهما :هو أنها تنطوي على إساءة استخدام السلطة في القطاعين العام والخاص ،وثانيها أن الأشخاص الذين يسيئون استخدام سلطاتهم، يجنون في الواقع من وراء ذلك منافع ليست من حقهم فالفساد سلوك انساني غير قانوني يهدف الى تحقيق مصلحة ليست بالضرورة أن تكون مالا لأن تعبير المصلحة اعم واشمل من تعبير المال ، بغض النظر عما إذا كانت هذه المصلحة عائدة لنفس الشخص الذي مارس هذا السلوك او لغيره. وفي هذا الإطار، من الممكن تعريف الفساد من خلال منظوران فهناك ما يسمى بالفساد الايجابي وهو سعي الموظف الحكومي بأسلوب ما يستخدمه من اجل الاستحواذ على العقد ، أما الفساد السلبي فهو قبول المسؤول بهدية او هبة ، او أية مكافأة أخرى بعد منح العقد او تقديم الخدمةويدل ارتفاع مستوى الفساد في أيّ مجتمع كان على تدنّي الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، ويتفشى الفساد نتيجة لغياب القواعد والأسس التنظيمية وتطبيقها، وانتشار التعسف ، بما يؤدّي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة، من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعاتية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة،

و يعتبر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن :"الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فهو مرتبط بشكل أساسي بالشخصيات النافذة في السلطة التي تستغل مكانها في تحصيل الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد، .أي أن الفساد هو علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف الى الحصول على الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة من الأشخاص " ويضع البنك الدولي مؤشرات وآليات معينة ، لتحديد ماهية الفساد، مثل دفع الرشوة والعمولة المباشرة وغير المباشرة الى الموظفين والمسؤولين في دوائر الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات او حرمان الأخريين منها ، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات، ووضع اليد على المال العام ، والحصول على مواقع متقدمة للأقارب والموالين في الجهاز الإداري والسلك الدبلوماسي..مع ملاحظة ان هاتين المؤسستين الدوليتين تشتهران بمعاييرها المالية والتعاقدية الرفيعة ومنها إدارة الشؤون المالية والمشتريات، وكذلك التحقيقات ونظام العقوبات لدى وحداتهما للنزاهة. وتشتمل هذه المعايير على العناية الواجبة التي يطبّقها خبراؤهم وموظفوهم المختصون في إطار إعداد المشروعات وأثناء تنفيذها. ويتم تعيين مختصين في الإدارة المالية والمشتريات ، في كل مشروع يسانده البنكين طوال مراحل الإعداد والتنفيذ. بينما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة2003 ..فعلى الرغم من انها قدمت عدة تعاريف لبعض المصطلحات كالموظف العمومي وموظف مؤسسات دولية عمومية ،والعائدات الاجرامية ،إلا أنها لم تتطرق لتعريف الفساد، لكنها جرمت حالات الفساد التي حددتها في: رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.، رشوة الموظفين العموميين الأجانب ،وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من طرف موظف عمومي،المتاجرة بالنفوذ.، إساءة استغلال الوظائف، .الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص أو العام ، اختلاس الممتلكات، غسل العائدات الإجرامية، إعاقة سير العدالة.

وبدوره عرف الاتحاد الإفريقي الفساد بأنه : الأعمال او الممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة، التي تحرمها هذه الاتفاقية . أي اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته التي أبرمتها الدول الإفريقية ،حيث لم تختلف تلك الاعمال والممارسات ،عما تعاقب عليه مجمل القوانين والتشريعات الوطنية في مجمل الدول الإفريقية ، كإساءة استغلال الوظائف،والرشوة. هذا و تمتلك معظم دول إفريقيا إطارًا قويًا من التشريعات والقوانين لمكافحة الفساد، لكنها لا تلتزم به على نحو كافي ولا تزال المساءلة والمتابعة القضائية متدنية، ولعل من أحد تفسيرات عدم القدرة على مواجهة الفساد هو انه متجذر في هياكل الدول الأفريقية ، فشكله وموضوعه هما من القضايا التي كانت قائمة قبل أن تصوغها الدراسات والمؤسسات وتعطيها جوهرًا افتراضيًا.، كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن قياس الفساد وإدانته عمليتان مترابطتان ،

و الحري بالذكر أن قوانين العقوبات في مجمل الدول الافريقية ، لم تضع تعريفا للفساد، و إنما اكتفت بالنص على الكثير من الجرائم التي تدخل في مفهوم الفساد.،ومن بين تلك الدول الجزائر ،التي حضي فيها موضوع الفساد باهتمام بالغ حيث تبنى الدستور الجزائري المعدل في 01نوفمبر 2020 في بابه الرابع :السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته كما سن المشرع العديد من القوانين لمواجهته و من أبرز هذه القوانين، القانون الجزائري رقم 06-01 الصادر في عام 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، و الذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية للوقاية من الفساد و تعزيز الشفافية ودولة الحق والقانون والمؤسسات ، والذي أتى أيضا ليكرس التعاون مع باقي دول العالم للحد من ظاهرة الفساد .خصوصا وان الجزائر قد سبق لها وان وقعت على مختلف المواثيق الدولية ، التي تجرم الفساد كإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،وكذلك اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته ،وعليه يمكن ان نقدم التعريف الاجرائي التالي للفساد:ان الفساد هو كل تصرف او سلوك او تماطل تجرمه القوانين اوالتشريعات اوالتنظيمات اوالأوامر او المراسيم ،او يتنافى مع روح الدستور او أخلاقيات المهنة ،يرتكبه الموظف او أي شخص يتم تكليفه بخدمة عامة أو مافي حكمها، مها كان نوعها ومدتها ،وبغض النظر عن الدافع لارتكابه لذلك الفعل"

أنواع الفساد:

تتعدد انواع الفساد حسب وصف الأفعال المكونة له ، حيث توجد صور كثيرة له ،فقد يتجلى في أحد منها فقط أو يتضمنها كلها فظاهرة الفساد إذن ، تحتوي العديد من النشاطات والتصرفات سواء كانت فردية او جماعية ، تتسم تلك السلوكيات والأنشطة بانها غير شرعية وتتنافى مع القانون ، والتي تؤثر بدورها في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي و الثقافي و الأمني بالدولة ، ويختلف مدى التأثير السلبي له تبعًا لنوع الفساد الذي تتم ممارسته ، وبشكل عام يمكن ان نقدم التصنيف التالي له:

اولا :الفساد من حيث نطاق الانتشار

الفساد المحلي: وهو ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل القطر الواحد، بغض النظر على كونه فساد صغار الموظفين او كبار الموظفين ، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى او منظمات دولية ، ويعد هذا النوع من الفساد الأكثر انتشارا في العالم، فهو يعيق تحقيق الحوكمة المحلية، التي تستهدف مصلحة عامة المواطنين ويعرقل تحقيق التنمية المستدامة ومستوى عال من الرفاه على المستويين المحلي والوطني. و يقوض مواكبة العصرنة الطامحة لتكريس آليات شتى لتطوير مكانيزمات النمو من خلال نظام تسييري فعال لإدارة الجماعات المحلية بدءا بتكريس حكم محلي صالح .

الفساد الدولي : كما للفساد بعدا محليا فان له بعدا دوليا على مستوى العلاقات بين الدول والشركات المتعددة الجنسيات، حيث تترابط في كثير من الاحيان مصالح الشركات المحلية بدول اخرى، وفي هذا السياق تشير المنظمات غير الحكومية إلى أنّ الشركات الأوروبية الأجنبية الكبيرة في البلدان الإفريقية تتحايل ضريبيًا، ولا سيما في قطاعي الطاقة والموارد. خسارة الأموال فى البلدان الإفريقية المتضررة تأتي نتيجة التهرب الضريبي الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات، ولا سيما في أشد البلدان فقراً و رشوة المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى في إفريقيا أمر شائع للغاية، وتدفع الشركات الكبرى لهم المال مقابل الحصول على حماية ممثلة فى الدولة والسلطات، كما أن الفساد يطال سلطات التحقيق أيضًا، التي من المفترض أن تقاوم الاحتيال الاقتصادي24علاوة على ارتباط مصالح القيادات الحاكمة في العديد من الدول المتخلفة يالنخب الحاكمة في الدول المتقدمة بمنافع ذاتية وخاصة متبادلة ، تكون غالبا على حساب مصالح الشعوب السائرة في طريق النمو ،

ثانيا :الفساد من حيث الحجم

الفساد العادي "الصغير": في جل دول العالم ينشأ الفساد من ضعف السلطات السياسية وغياب العدالة ، أو نتيجة إغفال القوانين وتجاهلها وهو ما يهدد بنية المجتمع ويفسخ نسيجه الداخلي، ويقوض أمنه الاجتماعي وينزع ثقة المواطنين بالدولة وأجهزتها ،وتتمثل ممارساته في عدة صور كالرشوة والاختلاس والمحسوبية والتهريب ودفع المال في سبيل الحصول على وظيفة او منحةما، فهو يتغلغل في العمليات العملية الادارية والمعاملات الاجتماعية الروتينية فهو يرتبط اساسا بالأشخاص العاديين الذين لا يملكونَ تأثيرًا حقيقيا وقويًا في الدولة ، كما يتعلق بكميات ضئيلة من الأموال المنهوبة ، ولكن قد تتفاقم آثاره لتؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث مشاكل عويصة و كوارث فعلية ،

الفساد الشامل"الكبير":و هو الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أعم وأشمل و يكلف الدولة مبالغ باهضة ،فهو الفساد في مستو ى الصفقات الكبرى، والمشاريع القومية وعدم تطبيق السياسات العامة ، وسوء الإدارة و سن القوا نين في النظام لمساعدة المرتشين والفاسدين ،كما لاتتم مساءلة البيروقراطيين عن آدائهم الوظيفي، ويشارك الفساد في جهاز القضاء أيضًا الحكومة في السلطة باستخدام الذراع القضائية للحكومة لقمع أحزاب المعارضة ، والجمعيات على حساب الدولة، ومنح الوظائف والمناصب العليا في الدولة

لأناس غير مؤهلين يفتقدون للكفاءة ،و إساءة استخدام السلطة العامة أو المناصب أو الموارد من قبل المسؤولين .الحكوميين لتحقيق المكاسب الشخصية عن طريق الابتزاز والسطوة و أيضا التعسف واستغلال النفوذ.

ثالثا :الفساد من حيث درجة التنظيم

الفساد العشوائي :يتميز بكونه عشوائي غير منظم ويحدث بشكل غير متكرر حسب الظروف ، وبطرق متنوعة ،و لا يؤثر في آليات الحكم ودواليب السلطة، ولكنه يبدد مقدرات الدولة وموارد الشعب ،وينتشر في كل دول العالم، وبنسب متفاوتة،و للفساد غير المنظّم تأثير غير معترف به كونه لا يظهر بصورة مكشوفة . ففي كثير من الأحيان، لايولي صنّاع القرار والشركات الخاصة لهذا النوع من الفساد اهتماماً كافياً عند اتّخاذ قرار بشأن بعض السياسات التي يجب اتّباعها، أو المكان الذي ينبغي الاستثمار فيه أو وضع مخططات فيه . ومن شأن الحصول على فهم أكبر لطبيعته الحادّة ،وتأثيره على النمو والتطور، أن يسهم بشكل كبير في إجراء تقييم أفضل للخسائر والمنافع، وبالتالي يؤدّي إلى تحسين البنية التحتية و تحقيق الإنماء المتوازن.

الفساد المنظم:و ينتشر في الإدارات باشكالها المختلفة ، يتسم بوجود إجراءات وترتيبات معروفة ومعتمدة ،تعرف من خلالها أطراف الفساد من وراء الأروقة، وكذلك كيفية بدء المعاملة واستمرارها، وكيقبة انهائها ، أما آلية عمل الفساد فتتجسد بشبكة غير مرئية وحلقات يشكل عمودي أو أفقي , وان أعضاء الشبكة يقومون بحماية أعضاء الحلقات ،وأعضاء الحلقات بدورهم يقدمون مختلف الخدمات لأعضاء الشبكة، ويتسترون عما يقوم به أعضاء الشبكة من فساد مالي واداري. والشبكة تتكون من موظفين أصحاب درجات عليا جداً وعادة يعملون من خلف الواجهة وهذا النوع من الفساد لايترك فرصة للمواطنين للوقاية منه او التخلص منه ، اذ يلاحظ وجود تواطؤ فعلي بين النخبة البيروقراطية والسياسية، وهذا الشكل من الفساد يسمى ايضا الفساد المستوطن، يؤثر بشكل كامل في اليات الحكم ودواليب السلطة وفي مختلف الميادين سواء العسكرية او المدنية.

رابعا :الفساد من حيث الجهة التي تقوم به

الفساد الفردي اوالشخصي : ويقصد به تلك الأفعال، التي يتم تقديرها بأنها أفعال فاسدة يمارسها الفرد بمبادرة .شخصية ودون تنسيق مع أفراد أوجهات أخرى ،سواء كانت محلية او دولية ،ولتحقيق مصلحة ذاتية او للغير.

الفساد الثنائي : وهو الفساد الذي يشترك فيه طرفان، وذلك لتحقيق منافع او مصالح متبادلة بينهما.

الفساد الجماعي : وهو الفساد الذي يتجاوز عدد اطرافه الاثنين ،سواء كانوا أ فراد طبيعيين أو اعتباريين أولتحقيق مصالح محلية او دولية

خامسا :الفساد من حيث القطاعين الخاص والعام

فساد القطاع العام : ما من شك في أن جميع دول العالم بحاجة لقطاع الدولة لكي تستمر , وبقاؤه مرهون بأدائه وفاعليته, وتحقيق الأهداف التي وجد من اجلها أساسا لخدمة المجتمع وأفراده. ولكن الشكوى كانت وما زالت, من الفساد والهدر الذي يعمّ مؤسسات الدولة, الى درجة أن من هم في السلطة أنفسهم, وفي مختلف مواقعهم, يعانون من هذا النوع من الفساد، وينادون في خطبهم وتصريحاتهم بالإصلاح والحرب على الفساد . حيث يبدو القطاع العام مكانا ملائما للانحرافات الإدارية والنهب ، لأن الحافز الفردي غائب تماما .

فساد القطاع الخاص: يقوم القطاع الخاص بدور أساسي، في الدول التي تعتمد نظام اقتصاد السوق, في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد استقرت ملامح هذا النظام في بعض الدول، وباتت قوى القطاع الخاص هي القوى التي تتولى قيادة وتوجيه الحياة الاقتصادية. واقتصر دور الدولة على مراقبة تنفيذ القوانين، وحماية الملكية الخاصة ،ورسم الأهداف الاجتماعية ،وإذا كان دور القطاع الخاص بهذا الوضوح في تلك الدول المتقدمة ، فان الوضع مختلف تماما في العديد من الدول النامية حيث تظهر العديد من صور الفساد. كعقود الشراكة التي تبرمها الشركات العامة مع الشركات الخاصة، لتجهيز السلع وتوريد الخدمات ،والتي تتخذها الشركات الخاصة غطاءً لتجهيز بضائع غير مطابقة للمواصفات وبأسعار باهضة، وتضخيم الفواتير, والتهرب الضريبي والتملص من رد القروض،وما قامت به شركة" ال لخليفة" بالجزائر مثال حي على ذلك النوع من الفساد .

.